

## سلاح حزب الله قضية لبنان



الحوار من أجل الحوار لا ينقذ لبنان

لم يعد مطلوباً من اللقاء والحوار اللبناني - اللبناني سوى تغطية ممارسات "حكومة حزب الله" في "عهد حزب الله". من في لبنان مستعد لهذا الدور في وقت لا يدري المواطن اللبناني أو العربي، الذي وفق بالمصارف اللبنانية، ما مصير وداؤه؟

الاكيد ان الحوار من أجل الحوار لا ينقذ لبنان ولا يشكل مدخلا لمخرج من حال الانهيار. لا يمكن للحوار من أجل الحوار أن يكون بديلا عن التصالح مع الواقع ومن تصالح لبنان مع نفسه ومع محيطه العربي ومع المجتمع الدولي أولا واخيرا...

بشكل رسمي. انتهى هذا النظام الذي على رأسه بشار الأسد عمليا، لكنه لا تزال لديه مهام محددة. تتمثل هذه المهام في استكمال تفتيته لسوريا، بما يتناسب مع الخطوط العريضة لاتفاقات روسية - تركية - إسرائيلية بغضاً أميركي.

الوقت يمر وليس لدى لبنان وقت يضيقه، بيان وزارة الخارجية الفرنسية الأخير أكثر من واضح. هناك خوف من انفجار في لبنان وهناك دعوة إلى إصلاحات وهناك دعوة إلى التزام لبنان بالقوانين 1559 و1701. هذا يعني أن فرنسا تعي تماما ماذا يعني بقاء سلاح "حزب الله" المرفوض عربيا ودوليا وماذا سيقرب على لبنان جراء التمسك بهذا السلاح المشارك في الحرب على الشعب السوري.

خيار "الذهاب شرقا"، أي إلى الصين وإيران، من منطلق أن في استطاعة لبنان الاستغناء عن الدولار. فرض سلاح "حزب الله" على لبنان خيارا غير موجود أصلا. لن تباع إيران، التي هي تحت سيف العقوبات الأميركية، نطقا تقبض ثمنه باليرة اللبنانية. أما الصين فلن تستثمر دولارا واحدا في لبنان لإعتراف مرتبطة بأنه بلد غير مستقر من جهة وأن شركاتها ليست جمعيات خيرية كما يتصور حسن نصرالله وآخرون، من جهة أخرى.

قضية لبنان هي قضية مصير سلاح "حزب الله"، عزل سلاح "حزب الله" لبنان عربيا ودوليا. فوق ذلك كله، أخذ لبنان إلى سوريا أي إلى نار "قانون قيصر" الذي سيكرس في غضون بضعة أشهر نهاية النظام السوري القائم

رفيق الحريري في الرابع عشر من شباط - فبراير 2005. حصل شبه إجماع لبناني على استعادة السيادة والاستقلال. كانت تظاهرة الرابع عشر من آذار - مارس 2005. شارك كل لبنان في تلك التظاهرة باستثناء "حزب الله" وبعض توابعه. كانت النتيجة خروج الجيش السوري من لبنان لتحل مكانه، للأسف الشديد، الوصاية الإيرانية.

ليس لدى أي لقاء بنقعد في قصر بعدا من خيار آخر غير خيار الذهاب إلى جذور الأزمة اللبنانية، أي إلى قضية اسمها سلاح "حزب الله" الذي أعلن الأمين العام للحزب أن لا مجال للتخلي عنه.

فرض سلاح "حزب الله" أن يكون لبنان في "محور الممانعة" الذي يدار من طهران. فرض على حكومة حسان دياب

تجاذبات، بما في ذلك الدور التركي المتزايد ليس في سوريا وليبيا فحسب، بل في المنطقة كلها، بما في ذلك اليمن والصومال.

هناك شعارات مطلوب تفادي السقوط في فخها، شعارات من نوع "الممانعة" و"المقاومة" و"التصدي لإسرائيل" وما شابه ذلك. ليس أسهل من الهرب إلى إسرائيل لتفادي طرح الموضوع الأساسي الذي يهيم جميع اللبنانيين. هذا الموضوع هو سلاح "حزب الله" ودوره في الحرب على السوريين وقمع اللبنانيين والسيطرة على الحياة السياسية بالبلد وتحديد موقعه الإقليمي خارج المنظومة العربية. هل العهد جدي في التعاطي مع موضوع شائك هو موضوع سلاح "حزب الله" أم لا؟ لا فائدة من أي لقاء وطني أو أي حوار خارج هذا الإطار. كل ما هو خارج هذا الإطار مضيق للوقت، أي مزيد من الانهيار على الصعيد اللبناني ككل. من النظام المصرفي، إلى التعليم، مروراً بكل ما له علاقة بتغيير طبيعة المجتمع اللبناني في ضوء تمكن "حزب الله" من تغيير طبيعة المجتمع الشيعي. ماذا يعني التعاطي مع الواقع في لبنان؟ يعني أول ما يعني أن لبنان يعاني من أزمة مصيرية في ظل فراغ سياسي. مثل هذا الفراغ السياسي المستمر سيؤدي إلى نهاية لبنان الذي عرفناه. المشكلة أن لا وجود، إلى إشعار آخر، لبديل من لبنان الذي عرفناه. كل كالم عن تقسيم للبلد أو عن فيدرالية لا يعني شيئا في ظل التداخل السكاني والطائفي والمذهبي. لا يستطيع المسيحيون العيش وحدهم. عندما كانوا يسيطرون على منطقة لبنانية حصلت حروب في ما بينهم. قتلت ميشال 1988 وسمير جعجع طويلا في 1988 و1990. تقاسموا دبابات أرسلها إليهم صدام حسين وراحوا يستخدمونها في حربهم الداخلية التي انتهت بانتصار سوري في 13 تشرين الأول - أكتوبر 1990.

من يتذكر ذلك التاريخ الذي كان نقطة تحول في لبنان بعدما أصبح جيش النظام السوري في قصر بعيدا ووزارة الدفاع. انتهت الحرب المسيحية - المسيحية بسيطرة سورية على كل لبنان. لم يبق هذه السيطرة إلا اغتيال

خير الله خير الله  
إعلامي لبناني

لا يمكن ملء الفراغ السياسي القائم في لبنان عن طريق دعوات إلى مؤتمرات أو اجتماعات تحت لافتة براءة اسمها الحوار الوطني أو اللقاء الوطني. من يحاور من في لبنان ومن أجل تحقيق أي هدف؟

لا وجود لهدف يخدم لبنان واللبنانيين غير ملء الفراغ القائم حاليا، وهو فراغ استطاع "حزب الله" الذي يمثل إيران الاستفادة منه إلى أبعد حدود. صار "حزب الله" من يقدر من هو رئيس الجمهورية اللبنانية المسيحي ومن هو رئيس مجلس الوزراء السني. بكلام واضح، لا يمكن ملء الفراغ من دون فدا أسير لبنان الذي تحول رهينة إيرانية ولا شيء آخر غير ذلك. هل يمكن لأي حوار أو لقاء وطني في قصر بعيدا أو غير قصر بعيدا أن يكون خطوة في هذا الاتجاه؟

لا وجود لقيادة سياسية تفهم معنى قانون قيصر وأبعاده وما يدور في المنطقة من تجاذبات، بما في ذلك الدور التركي المتزايد

في النهاية، وتفاديا لإضاعة الوقت، لا قيمة لأي حوار لبناني - لبناني من أي نوع في غياب القدرة على التعاطي مع الواقع. فقبل أي شيء، لا يوجد شيء اسمه الحوار من أجل الحوار، خصوصا في بلد يعاني من انهيار على كل الصعيد. هناك بكل بساطة قيادة سياسية لا تستوعب معنى انهيار النظام المصرفي اللبناني وهي عاجزة عن فهم أبعاد ذلك وانعكاسه على مستقبل لبنان كبلد مستقل يمتلك دورا خاصا به في المنطقة. أكثر من ذلك، لا وجود لقيادة سياسية تفهم معنى "قانون قيصر" وأبعاده وما يدور في المنطقة من

## الكاظمي.. بأقواله أم بأفعاله؟

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن  
1977 أسسها  
أحمد الصالحين الهونيرئيس مجلس الإدارة  
رئيس التحرير المسؤول  
د. هيثم الزبيدي  
رئيس التحرير والمدير العام  
محمد أحمد الهونيمدراء التحرير  
مختار الدبابي  
كرم نعمة  
حذام خريف  
منى المحروقيمدير النشر  
علي قاسم  
المدير الفني  
سعيدة اليعقوبيتصدر عن  
Al-Arab Publishing House  
المكتب الرئيسي (لندن)  
The Quadrant  
177 - 179 Hammersmith Road  
London, W6 8BS, UK  
Tel: (+44) 20 7602 3999  
Fax: (+44) 20 7602 8778للإعلان  
Advertising Department  
Tel: +44 20 8742 9262  
ads@alarab.co.ukwww.alarab.co.uk  
editor@alarab.co.uk

تلك، وهو يعلم بأن ذلك لن يمر بسلا، ولا بد أن يكون له أثر عكسي في الشارع العراقي المطالب بالعدالة المفقودة وبوقف النهب المقتنع لأموال الدولة المفلسة.

تم توج خطاباه الكبرى بزيارة لنوري المالكي، وهو الذي تعتبره ملايين العراقيين رأس الدولة العميقة، وقائد جيوش الفاسدين والمفسدين، وكانت تتوقع أن يكون أول الكبار، وليس الصغار، الذين يساقون إلى ساحة القضاء، ليدشن به الكاظمي مسلسل محاربته "الموعودة" للفساد والعمالة. وتبرر أوساط الحكومة تلك الزيارة بان الكاظمي هاجم المالكي، وهو في الموصل، دون أن يصرح باسمه، بقوله "إن سبب سقوطها كان سوء الإدارة والفساد".

ويقال إن المالكي غضب عليه، وبيدو أنه لم يحتمل تبعات غضبه عليه فسارع إلى زيارته للاعتذار. حتى وهو يعلم بان من صفات القيادة الوطنية الحكيمة القوية الشجاعة أن تكون قراراتها حازمة وحاسمة، لا تفسدها محاملات ولا تراجمات، لأنها تكون، عادة، قد اتخذت بعناية ودراسة وإرادة من حديد. وهنا نتساءل، هل إنه من ذوي النوايا الحسنة ولكنه أترك، بعد أقواله ووعوده السابقة أن خصوم العدالة والنزاهة والوطنية أكبر منه، ولا طاقة له بحريهم، أم إنه يسير على مبدأ "خذ وطالب"، وبسياسة الخطوة خطوة لتحقيق أهدافه بالتجزئة، أم هو، أصلا، ليس قادما لقيادة شعبه في معركة تحرير وطنه من الاحتلال والفساد وقلة الكرامة وخراب البيوت؟

أما خلاصة الخلاصة فهي أن العراق بوجود الاحتلال الإيراني الحامي القوي والوحيد لأخطبوط الفساد والفشل والخيانة والعمالة للأجنبي، لا يحتاج إلى رئيس وزراء مجامل ومهادن ومتردد وخائف وضعيف، مثل مصطفى الكاظمي، بل إلى الاسكندر المقدوني، أو هتلر، أو موسوليني، أو طرزان.

البارزاني واستورز سكرتيره، فؤاد حسين، وزير الخارجية، يرغم الشكوك الكثيرة، والتقارير العديدة عن فساد، مع عدم إيمانه بانتمائته لدولة أسماها العراق.

كما وافق على تعيين إحسان عبدالجبار، مدير شركة نطق العراق، وزيراً للنطق، رغم أن عليه 16 ملف فساد لدى هيئة النزاهة، حين كان المدير العام لمؤسسة نطق العراق.

ثم أمر بإطلاق سراح المظاهرين المعتقلين، ولم يُطلق سراح أحد، لحد الآن. وطلب التحقيق في جرائم الاعتداء على المتقاضي، ولم يحدث شيء بهذا الخصوص، حتى وقت كتابة هذا المقال.

ثم أوعز بالبحث عن السجون السرية، وهو القادم من جهاز المخابرات.

وزار مقر الحشد الشعبي، ونزع زيه المدني وارتدى زي هيئة الحشد، وهو يعلم بان الشعب العراقي كان منتظرا منه أن يلجج هذه الميليشيات، وأن يسحب سلاحها، ويضع حدا لاستهتارها بالدولة وبالوطنيين.

وأكثر من ذلك، فقد حذر، وهو بين كبار القادة الحشديين المجاهدين بكونهم فوق الدولة وحكومتها ورئاسة جمهوريتها من وجود أصوات نشاز تحاول إيجاد فجوة بين الحشد والدولة. وقال "إن الحشد تأسس استجابة لفنوى المرجع الأعلى السيستاني، وإن الانتقاص من تضحياته من قبل أي جهة أمر مرفوض".

ثم أمر بوقف رواتب الرفحويين ومزدوجي الرواتب، ثم عاد ورضخ لتظاهراتهم والغنى قراراته

العراق، بوجود الاحتلال الإيراني الحامي القوي والوحيد لأخطبوط الفساد والفشل، والخيانة والعمالة للأجنبي، لا يحتاج إلى رئيس وزراء مجامل ومهادن ومتردد وخائف

الظالم والمسروق بالعقوق ونكران الجميل لأنه لم يقابل "منجزاتها العظيمة" بما تستحقه من شكر وامتنان.

هذا برغم أن 600 شهيد من المظاهرين قد سقطوا برصاص حلفائه الحشديين، بالإضافة إلى المئات من الجرحى والمفقودين الذين وعد بالتحقيق في جرائم قتلهم أو اختفائهم، ثم تكتم، ولم يقم بشيء.

ورغم أن مساعد الكاظمي نفسه أعلن أن الحكومة المستقلة لم تترك في خزينة الدولة سوى 300 مليون دولار، فقط لا غير. ثم أحال وزراءها على التقاعد، وكان عليه أن يسوق بعضهم إلى ساحة القضاء.

وأمر باقتحام مقر ميليشيا نار الله الإرهابية في البصرة، وبعثاقال مسلحين الذين أطلقوا النار على المظاهرين، إلا أن السلطة أطلقت سراحهم بعد ذلك بقليل.

وأعاد ثلاثة قادة عسكريين مغضوبا عليهم من سلفه رئيس الوزراء المطرود عادل عبدالمهدي، ولكنه، اتبع ذلك بالرضوخ لضغوط مسعود

المظلوم والمسروق بالعقوق ونكران الجميل لأنه لم يقابل "منجزاتها العظيمة" بما تستحقه من شكر وامتنان.

المظلوم والمسروق بالعقوق ونكران الجميل لأنه لم يقابل "منجزاتها العظيمة" بما تستحقه من شكر وامتنان.

المظلوم والمسروق بالعقوق ونكران الجميل لأنه لم يقابل "منجزاتها العظيمة" بما تستحقه من شكر وامتنان.

المظلوم والمسروق بالعقوق ونكران الجميل لأنه لم يقابل "منجزاتها العظيمة" بما تستحقه من شكر وامتنان.

إبراهيم الزبيدي  
كاتب عراقي

لقد بالغ رئيس الوزراء الجديد، مصطفى الكاظمي، في وعده القاطعة للشعب العراقي، حتى قبل اكتمال حكومته، باجتماعات الفساد، ومحاسبة المخربين والمختلسين، وحصر السلاح بأجهزة الحكومة، وتخليص الدولة العراقية من الطفيليين الذين انقضوا ظهريها، وأفقدها الهيبة والسيادة والاحترام، فانفض بذلك أحلام الجماهير المظلومة والمهتوبة بالعدالة والإنصاف وإعادة الوطن إليها بكامل الصحة والعافية والسلامة.

نعم، إن عمر وزارة الكاظمي قصير، ويقتضي العذر أن نتنظر أشهرها أو سنة، على الأقل، ليكون الحكم عليها منطوقا وقائما على وقائع موثقة وبيئة لا خلاف عليها.

ولكنه، بما قام به، مبكرا ومن أيامه الأولى، من تحركات وزيارات خلافية وجدلية، وبما أطلقه من تصريحات معاكسة لما أطلقه من وعود، قد أفسد أحلام الجماهير المنتظرة على نار ليوم الخلاص الوطني الحقيقي الكبير، وجعلها تفقد حماسها له رويدا ورويدا، وتقتنع بأنه ليس الرجل المناسب، في الزمن المناسب، وفي الحرب المناسبة.

فقد برأ حكومة سلفه المطرود عادل عبدالمهدي من كل سوء. بل حكم على شعبه العراقي

